المجمعات الصناعية في الجزائر-دراسة تحليلية تقييمية-

Industrial Complexes in Algeria: An Analytical and Evaluative Study

سارة عبايدية*

جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي (الجزائر)

مخبر التحولات القانونية وانعكاساتها على التشريع الجزائري

sara-abaidia@univ-eloued.dz

تاريخ الاستلام: 2026/03/28 **تاريخ القبول للنشر**: 2026/06/03 **تاريخ النشر**: 2026/07/01

ملخص

تعد المجمعات الصناعية من أهم الآليات الحديثة التي تعتمدها الدول لتحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز القدرة الإنتاجية في ظل التحولات العالمية نحو اقتصاد السوق والتنافسية وفي هذا الإطار سعت الجزائر منذ بداية الاصلاحات الاقتصادية إلى إعادة هيكلتها من خلال إنشاء مجمعات صناعية تضم مجموعة من المؤسسات الاقتصادية العمومية بهدف تحسين وترشيد التسيير وتعزيز التكامل بين فروع الإنتاج غير أن فعالية هذه المجمعات في الجزائر تبقى رهينة عدة تحديات مما يؤدي إلى طرح تساؤلات حول مدى

* المؤلف المراسل

قدرتها على تحقيق أهدافها من حيث تنظيمها القانوني وأدائها واستشراف سبل تطويرها.

- **الكلمات المفتاحية:** المجمعات الصناعية، حوكمة التسيير، القطاع الصناعي، مبدأ المنافسة، الإصلاحات الاقتصادية .

Abstract:

Industrial complexes are among the most significant modern mechanisms adopted by states to promote economic development and enhance productive capacity in the context of global shifts towards a market economy and increased competitiveness. In this regard, since the outset of its economic reforms, Algeria has sought to restructure its industrial sector through the establishment of industrial complexes comprising groups of public economic enterprises. This initiative aims to improve and rationalise management practices while strengthening integration among the various branches of production. Nevertheless, the effectiveness of these industrial complexes in Algeria remains constrained by a number of challenges, raising important questions regarding their ability to achieve their intended objectives in terms of their legal framework, institutional performance, and prospects for future development.

Key words: Industrial Complexes; Corporate Governance; Industrial Sector; Principle of Competition; Economic Reforms.

مقدّمة:

يعد القطاع الصناعي من القطاعات الرائدة في التنمية وهو من أهم القطاعات التي تراهن عليها الحكومة الجزائرية في تنوع اقتصادها والدفع من مستوى النمو والتنافسية.

لكن بظهور الأزمة البترولية التي شهدها العالم في أواخر الثمانينات أدى ذلك إلى التفكير بجدية لإنقاذ الوضعية الاقتصادية للدولة والنهوض بالقطاع الصناعي انطلاقا من إرساء معالم دستور 1989 الذي وضع أولى المحاولات للتوجه نحو اقتصاد السوق بإجراء

إصلاحات مست الجانب الاقتصادي، والتي من بينها تحليل وضعية النظام القانوني لكل من مجلس مساهمات الدولة والشركات القابضة والمؤسسات العمومية الاقتصادية من خلال إعادة تعريفها وإخضاعها للقانون التجاري لمنحها استقلالية في اتخاذ قراراتها دون الرجوع للسلطة التنفيذية

واستنادا إلى هذا الطرح يأتي هذا البحث لتسليط الضوء على واقع المجمعات الصناعية في الجزائر مع الوقوف على الجانب التشريعي لها ودراسة وضعية بعض المجمعات الكبرى وعليه نطرح الإشكال التالي: **ما مدى مساهمة المجمعات الصناعية في تطوير القطاع الصناعي الجزائري؟** لتتفرع مجموعة من التساؤلات التالية:

-كيف ساهم المشرع الجزائري في تطوير الحركة التشريعية الوطنية؟

-فيما تتمثل هذه المجمعات وكيف يتم تسييرها؟

-ما هو دور قطاع الصناعة في ذلك؟

حيث تبرز أهداف هذا البحث من خلال تسليط الضوء على الإصلاحات الاقتصادية في تلك الفترة حددت الدور الجديد للدولة، والمتمثل في الانسحاب التدريجي لها من إدارة الأنشطة الاقتصادية على أساس المنافسة إلى دور الشريك الفعال في الإدارة الغير مباشرة و فتح الباب أمام القطاع الخاص.

وقد تم تبني استراتيجيات وطرق مختلفة تنوعت حسب خصوصية كل مرحلة انطلاقا من مرحلة التسيير الذاتي إلى نظام الخوصصة للمؤسسات، بالإضافة إلى الشكل الجديد الذي أقره المشرع الجزائري ضمن تعديل القانون التجاري لسنة 2022 والذي يقوم على شركات المساهمة البسيطة والمؤسسات الناشئة.

لينتهج بذلك المشرع الجزائري سياسة تشريعية تقوم على مبدأ حرية الصناعة

والتجارة وتدعيم مبدأ المنافسة في القطاع الصناعي، فكان تبني مشروع إنشاء المجمعات الصناعية يمثل أحد النماذج التي تدفع بعجلة التنمية من أجل إيجاد نوع من التكامل بين مختلف المنشآت الصناعية وهذا من أجل توفير كافة الوسائل التي تتماشى مع متطلبات النهوض بالقطاع ليصبح تنافسيا ومتنوعا قائما على الابتكار والمعرفة للوصول إلى أكبر قائمة اقتصاديات في العالم.

ليتم الاعتماد **على المنهج الوصفي** لوصف ظاهرة التجمعات الصناعية والشركات الصناعية في الجزائر و**المنهج التحليلي** لتحليل المنظومة التشريعية لقطاع الصناعة تحديدا موضوع المجمعات الصناعية وكيف تطورت وفقا للقانون التجاري.

أما عن الدراسات السابقة فقد شهد هذا الموضوع شحا كبيرا من ناحية الدراسات الأكاديمية ومن خلال ذلك نجد: تباني رزيقة، روابحية عيسى، إشكالية تنمية الصناعة العمومية في الجزائر، دراسة تحليلية، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة برج بوعريريج، المجلد 4 العدد 1 ، 2017.

ليتم دراسة هذا الموضوع وفق الخطة التالية:

-المبحث الأول: ماهية المجمعات الصناعية.

-المبحث الثاني: واقع المجمعات الصناعية في الجزائر.

المبحث الأول: ماهية المجمعات الصناعية

لدراسة المجمعات الصناعية وجب أولا الوقوف على المقصود بها وكيف تم إنشائها وما هي دواعي ذلك:

المطلب الأول: مفهوم المجمعات الصناعية ونشأتها

سوف نقوم في هذا المطلب بالتطرق إلى التعريف الإصلاحي الدقيق المتعلق بالمجمعات الصناعية والمصطلحات المشابهة لها بالإضافة إلى التعرف على أسباب نشأتها:

الفرع الأول: تعريف المجمعات الصناعية

تم تعريف المجمعات الصناعية في مختلف معاجم المعاني فيقصد بها:

"**المجموعة الصناعية:** مجموع الصناعات التي تساهم في إنتاج واحد."

"**مجمع صناعي:** مكان تتجمع فيه عدة صناعات[1] وهي تكتل وتكاثف مجموعة من المؤسسات بحيث تحكمها سياسة مالية واحدة تعمل على السيطرة على جزء معين من الإنتاج الصناعي في السوق[2]"

فالمجمع الصناعي هو شكل تنظيمي، أو ما يسمى مجمع الشركات فيعرف على أنه "مجموعة من الشركات المتميزة قانونا ولكنها مرتبطة ببعضها البعض من خلال نفس مركز صنع القرار وهذا المركز يسمى بالشركة الأم[3] أو الشركة القابضة، والشركات الأخرى تسمى شركات فرعية.

وبالتالي عندما تمتلك شركة ما أكثر من نصف رأس مال شركة أخرى، تعتبر الثانية

شركة تابعة للشركة الأولى[4] .

-**مجمع الشركات**: هو تعبير يطلق على الوحدة الاقتصادية التي تتكون من شركتين أو أكثر تدعى هذه الشركات بالشركات القابضة، والشركات الأخرى يطلق عليها اسم الشركات التابعة، فتكون مستقلة قانونا، بينما تشكل وحدة اقتصادية واحدة وذلك عن طريق التبعية التي تفرضها الشركة القابضة[5].

الفرع الثاني: نشأة وتطور المجمعات الصناعية

يعود ظهور المجمعات الصناعية إلى نهاية القرن الثامن عشر بما يعرف بمجمع الشركات عندما تمكنت شركات المساهمة من تكوين مؤسسات ضخمة أصبحت تسعى للعالمية والتوسع خارج بلد المنشأ وتعتبر كلا من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا مهدا لهذا النوع من الترابط، كما أصبحت عمليات التجمع التجاري والصناعي تتم على المستوى العالمي من خلال انتقال الإنتاج الرأسمالي من المحلية إلى العالمية، إذ أن معظم الشركات عبر الوطن تتخذ أسلوب تجمع الشركات الذي يوفر لها الرابط بين دولية الإنتاج ومركزية السيطرة وتتمتع الشركة التابعة بالقدرة على الاندماج في الاقتصاديات المضيفة مع بقاء الشركة المسيطرة في دولة المنشأ، تمارس الإشراف على الشركات المنتشرة في بقاع العالم بهدف تحقيق المشروع الإقتصادي الرأسمالي وكانت المجموعات الأمريكية هي السباقة في هذا المجال ثم تتبعها الأوروبية واليابانية والعربية[6] كآخر ترتيب.

المطلب الثاني: أسباب إنشاء المجمعات الصناعية

يعود أسباب إنشاء المجمعات الصناعية في الجزائر للعديد من العوامل التي أدت

إلى ظهورها بشكل تدريجي:

-حل شركات تسيير المساهمات: قرر مجلس مساهمات الدولة حل شركات تسيير المساهمات[7] بالموافقة على إعطاء شكل جديد للقطاع العام التجاري الصناعي تدعيما لمبدأ حرية التجارة والصناعة وذلك بإنهاء شركات تسيير المساهمات، وإنشاء مجمعات صناعية من خلال التحويل القانوني لشركات تسيير المساهمات والمؤسسات العمومية الاقتصادية التابعة للقطاع الاقتصادي[8].

وفي هذا الصدد أوضح وزير الصناعة والمناجم أن هذا المسعى تم اعتماده نظرا لحالة التفكك التي توجد فيها شركات مساهمة الدولة والتي أبانت عن محدوديتها في التسيير في تلك الفترة، ليتم تنصيب هذه المجمعات الصناعية في سنة 2014 وبهذه المناسبة أضاف الوزير أن هذه المجمعات سوف تساهم في بعث الاقتصاد وتنظيم ديناميكية مرنة في تسيير الأموال التجارية للدولة بشكل يتلائم مع الحركية الجديدة من خلال ترقية الصناعات الوطنية الحساسة[9].

فالهدف الأساسي لتوجه الدولة نحو اعتماد هذا النوع من المؤسسات جاء من أجل نقل الخبرات والتكنولوجيا الحديثة وخلق التنافسية في البيئة الخارجية، من خلال:

-إعادة تنظيم القطاع العام، تعزيز النمو الاقتصادي، خطوة استراتيجية لجذب الاستثمار الأجنبي وتعزيز التنمية الاقتصادية ، توفير بنية تحتية جاهزة للاستخدام، تشجيع وتعزيز التعاون والابتكار[10].

المطلب الثالث: تنظيم وتسيير المجمعات الصناعية

لقد تمت عملية إنشاء المجمعات بطريقة تدريجية حتى لا تعيق استمرارية النشاط

الصناعي والتجاري للمؤسسات عن طريق الاندماج، وقد كانت وزارة الصناعة والمناجم من القطاعات السباقة العاملة بهذا النمط الجديد حيث تم إنشاء 12 مجمعا انطلاقا من 14 شركة تسيير مساهمات، 7 مجمعات جديدة و5 كانت موجودة من قبل وتخص المجمعات السبع الجديدة قطاعات الصناعات الغذائية والصناعات الكيماوية[11] والتجهيزات الكهربائية والكهرومنزلية والإلكترونية والصناعات المحلية والميكانيك وصناعات التعدين والحديد والصلب والنسيج والجلود، أما المجمعات الأخرى الخمسة التي كانت موجودة من قبل فيتعلق الأمر بالشركة الوطنية للسيارات الصناعية والمجمع الصناعي للإسمنت ومجمع الصناعات الصيدلانية صيدال والشركة الوطنية للتبغ والكبريت ومجمع مناجم الجزائر.

ليعاد تنظيم وتسيير هذه المؤسسات في شكل مجمعات وذلك بناء على مجموعة من العناصر المتمثلة في:

مراجعة وتدقيق المؤسسات المكونة للمحفظة حيث يتولى رئاسة الجمعية العامة للمجمعات وزير القطاع المعني وتتكون أيضا من ممثل وزير المالية، إضافة إلى إدخال عنصر الكفاءات الخارجية من الخبراء مع تخفيض عدد الإداريين بين أعضاء مجلس إدارة المجمعات والمؤسسات العمومية والاقتصادية.

ليدار المجمع من طرف إطار متمثل في المدير الرئيسي يعين على أساس عقود الكفاءة[12].

كما قرر مجلس مساهمات الدولة إعادة تنظيم القطاع العام التجاري من خلال فتح نقاش مع الإطارات، العمال والشريك الاجتماعي ليكون مجلس مساهمات الدولة قد أعطى

موافقة بشأن إنشاء هذه المجمعات الصناعية وذلك من خلال حل 18 شركة تسيير مساهمات تابعة لقطاع الصناعة والمناجم حسب النموذج العلمي التالي:

*مباشرة المراجعات بشأن 18 شركة تسيير مساهمات التابعة لقطاع الصناعة والمناجم

*التحويل القانوني لشركات تسيير المساهمات المحتفظ بها إلى مؤسسات أم (مجمعات صناعية) والتي من بينهاTRAGRAL-REGION : CENTRE

وإلغاء تلك الغير محتفظ بها:COJUB-ELOUEST-IPRS

ليؤكد وزير الصناعة والمناجم السابق عند تنصيب[13] هذه المجمعات الصناعية، أنها مستقلة في عملها، بهدف تحقيق ترقية حقيقية للنشاط الاجتماعي وبعث الاقتصاد بتنظيم أكثر ديناميكية ومرونة في تسيير الأموال التجارية للدولة بشكل يتلاءم مع الحركية الجديدة التي تعتمد على بعث حقيقي للصناعة من خلال ترقية الصناعات الوطنية التنافسية.

أما فيما يتعلق برئاسة الجمعيات العامة للمجمعات الصناعية فيشرف عليها وزير الصناعة ويسير كل مجمع من قبل مجلس الإدارة يضم ممثلين عن البنك المعتمد للمجمع مع بقائه مفتوحا على القدرات الخارجية، ليتم بعدها فتح 12 مجمعا[14] رأسمالها أمام المؤسسات الخاصة وحتى الأجنبية من خلال طرح رأس مال هذه الأخيرة في البورصة للتداول، أما في ما تعلق بعلاقتها بالدولة فقد تم إلغاء دور الوسيط قبل نقل التحويل إلى البنوك وهو الأمر الذي يؤدي إلى استبعاد أي وساطة، ما يمنحها استقلالية أكبر في التسيير قبل اللجوء إلى فتح رأس مال هذه المؤسسات أمام المستثمرين الأجانب.

لتتمتع هذه المجمعات الصناعية باستقلالية مالية أكبر من تلك التي كانت تتمتع بها الأجهزة السابقة.

ISSN: 1112-4938, EISSN: 2600-6456

فعملية إعادة التنظيم استهدفت تقليص عدد الأطوار التنظيمية واقتصاد الهياكل التي تتطلب مسارا مبسطا لاتخاذ القرار حيث تكون المؤسسة الأم هي المحور الوحيد لأصحاب الأسهم، مع إمكانية دخول هذه المجمعات الصناعية الجديدة إلى البورصة مذكرا بمسعى الحكومة الهادف إلى تنويع موارد تمويل الاقتصاد الوطني ودخول الأسواق الخارجية من خلال منح حرية المنافسة[15].

المبحث الثاني: واقع المجمعات الصناعية في الجزائر

نستعرض في هذا المبحث واقع المجمعات الصناعية في الجزائر وتقييم السياسة التشريعية في ذلك:

المطلب الأول: عرض المجمعات الصناعية الكبرى

تحتضن الجزائر العديد من المجمعات الصناعية الكبرى التي تلعب دورا هاما في تنمية الاقتصاد الوطني وتوفر فرص العمل وتتنوع هذه المجمعات لتشمل مختلف القطاعات الصناعية من الصناعات الغذائية والتحويلية إلى الصناعات الثقيلة والبتروكيماوية ومن أبرز المجمعات الصناعية التي لها أثر على الاقتصاد الوطني:

1- مجمع الحديد والصلب الحجار: هو أكبر مركب الحديد والصلب في الجزائر ورائد في صناعة الصلب، يتربع على مساحة إجمالية تقدر ب800 هكتار في إقليم بلدية سيدي عمار ولاية عنابة وبطاقة إنتاجية تبلغ حوالي مليوني طن من الفولاذ السائل، ويشغل مجمع الحجار حوالي 5748 عاملا ، ساهم هذا المجمع في نمو الإمكانات الصناعية الجزائرية، فهذا المجمع يواجه تحديات اقتصادية تفرض عليه التوجه لكسب رهان النجاعة وتأكيد قدرته التنافسية لمسايرة حركية البناء الاقتصادي بالجزائر، كما أكد وزير الصناعة السابق على

ضرورة المحافظة على مركب الحجار باعتباره إرثا صناعيا وطنيا، لأنه يعيش حاليا ظرفا ماليا صعبا مما يتطلب اللجوء إلى هندسة مالية بالاعتماد على قدراته الخاصة دون التدخل إلى خزينة الدولة.

-2-مجمع سونطراك: هي شركة حكومية جزائرية أنشئت لنقل المحروقات، وتحولت لاحقا إلى مجموعة بترولية وغازية ضخمة توفر الجزء الأهم من عائدات البلاد من العلمة الصعبة، وتصنف ضمن أكبر شركات المقاولات على الصعيد الإفريقي، ويقع مقر مجمع سونطراك في العاصمة حيث تنتج أكثر من 220 مليون طن من النفط والغاز سنويا.

تأسست هذه الشركة نهاية 1963 تجسيدا للسيطرة على الثروة البترولية وضمان حسن استغلالها للأجيال القادمة، وشملت أنشطة الشركة قطاعات كثيرة منها الإنتاج والتصدير والتسويق والنقل كما وسعت أنشطتها لتشمل البتروكيمائيات وإنتاج الفوسفور والاستخراج [16] المعدني وتحلية المياه، وتنشر أنشطتها في العديد من الدول فهي تشكل أكبر مجموعة نفطية في إفريقيا، حيث تضم 150 شركة فرعية ومساهمة[17].

لتضم المحفظة الوطنية 91 شركة، تعكس مدى تموقع سوناطراك في مختلف مكونات سلسلة القيمة الطاقوية عبر التراب الوطني، أما المحفظة الدولية ذات البُعد الاستراتيجي والهيكلي ، لسوناطراك مكانتها من خلال 61 شركة تنشط في الخارج ما يكرّس دورها كفاعل طاقوي مرجعي على الساحة الدولية، شركات قابضة استراتيجية لتحقيق طموحات سوناطراك، وفي إطار استراتيجيتها المعتمدة على الحوكمة [18] المندمجة والإدارة المثلى لأصولها، ترتكز سوناطراك على ثلاث شركات قابضة وطنية وشركة قابضة دولية، تتخصص كل واحدة منها في مجال استراتيجي من مجالات أنشطة المجمع:

-الشركة القابضة سوناطراك للخدمات البترولية

-الشركة القابضة سوناطراك الكيمياء و تقييم المحروقات

-الشركة القابضة سوناطراك للأنشطة الخارجية وتسيير خدمات الدعم

-الشركة القابضة الدولية سوناطراك[19].

-3-مجمع صيدال: تأسس مجمع صيدال عام 1982 كأول مخبر صيدلاني ينتج الأدوية في الجزائر، جاء تأسيسه لتلبية لحاجة ملحة لإقامة صناعة صيدلانية محلية قادرة على توفير الأدوية، للمواطنين بأسعار مناسبة، مر المجمع بمسار تطوري هام خلال العقود الماضية حيث توسع نشاطه ليشمل مختلف مراحل صناعة الدواء من البحث والتطوير إلى الإنتاج والتسويق

كما يساهم في تطوير البحث العلمي في مجال صناعة الدواء من خلال التعاون مع الجامعات ومراكز البحث العلمي ليوسع نطاق صادراته إلى مختلف الدول العربية والإفريقية والحصول على شهادات دولية تثبت جودة المنتوج ليهدف هذا المجمع إلى دعم الاقتصاد الوطني من خلال خلق فرص العمل وتحفيز الاستثمار في مجال الصناعة الصيدلانية[20].

لتُدار المجمعات الصناعية العمومية في الجزائر تحت إشراف وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني، وهي تشكل الركيزة الأساسية للنسيج الصناعي الوطني خارج قطاع المحروقات. اعتباراً من عام 2026، حيث تعمل الحكومة على تنفيذ ورقة طريق جديدة (2026-2028) تهدف إلى تحسين أداء هذه المجمعات وزيادة كفاءتها الاقتصادية . فمن أهم المجمعات الصناعية العمومية والقطاعات التي تغطيها نجد:

-مجمع الصناعات الميكانيكية :(AGM) يركز على تصنيع المعدات والآلات الميكانيكية ودعم المناولة [21] الوطنية.

- مجمع "مدار :(MADAR Holding) "مجمع استثماري متنوع النشاطات يضم

عدة فروع صناعية وتجارية.

- مجمع النسيج والجلود :(GETEX) يتولى إدارة وتطوير صناعات النسيج والملابس والمنتجات الجلدية في البلاد.

- مجمع الصناعات الإلكترونية، الكهرومنزلية والكهربائية

يشرف على المؤسسات الوطنية المتخصصة في الأجهزة المنزلية والمعدات الإلكترونية.

- المجمع الجزائري للتخصصات الكيميائية :(ACS) يضم المؤسسات التابعة لقطاع الصناعات الكيماوية والمنظفات والمواد البلاستيكية.

-المؤسسة الوطنية لصناعة الحديد والصلب :(SNS) المسؤولة عن قطاع التعدين والمنتجات الحديدية، مجمع "أغروديف :(AGRODIV) "متخصص في الصناعات الغذائية والتحويلية.، مجمع "فيروفيال :(FERROVIAL) "متخصص في صناعة عتاد السكك الحديدية وتجهيزات النقل.

-المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية (SNVI): متخصصة في تصنيع الشاحنات والحافلات والمركبات الثقيلة، بالإضافة إلى المشروع الصناعي الوطني ذو البعد الدولي غارا جبيلات.

المطلب الثاني: دور المجمعات الصناعية في تعزيز القطاع الاقتصادي

ينظر إلى المجمعات الصناعية في كل الدول بصفة عامة وإلى الجزائر بصفة خاصة على أنها خطوة استراتيجية لجذب الاستثمار الأجنبي وتعزيز التنمية الاقتصادية ، قد منح المشرع الجزائري مجموعة من الحوافز والامتيازات التي تمكن المستثمر الأجنبي من ممارسة نشاطه

ISSN: 1112-4938, EISSN: 2600-6456

واستثماراته بالإضافة إلى استحداث الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار[22]، من خلال الشباك الوحيد للمشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية، إذ لم يكن هذا الشباك موجودا في ظل القوانين السابقة، وانما جاء به القانون 22-18 المتعلق بالاستثمار بموجب المادة 18 و19 حيث يتمتع هذا الشباك بالاختصاص الوطني وهو المحاور الوحيد للمستثمر دون غيره فهو مكلف باستقبال المستثمرين ومرافقتهم لدى الإدارات والهيئات المعنية والقيام بكل الإجراءات اللازمة لتجسيد المشاريع الاستثمارية الكبرى والاستثمارات الأجنبية، حيث نصت المادة 4 من المرسوم التنفيذي 22-299 أنه يقصد ب:المشاريع الكبرى: " الاستثمارات التي يساوي أو يفوق مبلغها ملياري (2) دينار جزائري (2.000.000.000دج) أما، الاستثمارات الأجنبية: " الاستثمارات التي يملك رأسمالها كليا أو جزئيا أشخاص طبيعيون أو معنويون أجانب، وتستفيد من ضمان تحويل رأس المال المستثمر والعائدات الناجمة عنه.

فالغرض من المجمعات الصناعية هو تحسين المردودية المالية لأموال المستثمر وتوسيع سوقها ونشاطاتها على الصعيد الدولي في سياق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خلق فرص العمل مما يساهم في الحد من البطالة وارتفاع مؤشرات الإنتاج المحلي، وفتح السوق الخارجية، تطوير الصناعات المحلية وتلبية احتياجات القطاع في الجزائر، زيادة الصادرات من خلال جلب العملة الصعبة وتحسين ميزان المدفوعات[23].

وبالرغم من المجهودات المعتبرة التي تقدمها الدولة من أجل اصلاح وتطوير القطاع الصناعي فإن هذه المجمعات تواجه تحديات مختلفة من عمليات الإنتاج، فبعض المجمعات تعاني من ضعف البنية التحتية كالطرق والكهرباء شبكات النقل السكك

الحديدية والموانئ مما يساهم في عرقلة حركة البضائع، بالإضافة إلى غياب التنظيم في بعض الأحيان والتخطيط الصناعي مما يجعل من عمل ونشاط تلك المجمعات معرقل مما يعطل العمليات الإنتاجية[24].

المطلب الثالث: الجهود الوطنية لتطوير المجمعات الصناعية

تسعى الدولة الجزائرية إلى النهوض بالقطاع الصناعي وجعل هذه المجمعات ضمن الأولوية، لتشجيع الصناعة الإنتاجية داخل البلاد من خلال:

1/إيجاد تدقيق شامل لكل المجمعات: بتقديم حلول ضمن التدابير والإجراءات بتحسين المنظومة حوكمة المؤسسات الوطنية مع السعي إلى تحسين الجانب المالي من إيرادات ونفقات وتجهيزات تعرض في قانون المالية لكل سنة.

2/العمل على عصرنة وسائل الإنتاج: إقحام تكنولوجيا التطور التقني وتحسين الأداء في الدخول بمنظومات تحكم رقمية للتسيير كالمنصة الوطنية للمستثمر[25] الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي.

3/الحث والتشجيع على التعاون بين المجمعات الصناعية: واردات السلع والخدمات بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال المناولة.

4/السعي إلى تنويع موارد التمويل: سعت الحكومة إلى تشجيع المؤسسات على إيجاد امكانيات تمويل أخرى لتحقيق استثمارات وضرورة توجه المجمعات الصناعية نحو السوق المالية لضمان النمو الاقتصادي، مع إمكانية دحول هذه المجمعات إلى البورصة.

5/محاربة الفساد في المؤسسات: تبنت الدولة استراتيجية في مجال الوقاية ومحاربة الفساد بالمؤسسات وتحويلها إلى القطاع العمومي التجاري وذلك بوضع آليات رقابية وقائية للحد من ظاهرة الفساد التي تمس القطاع المالي عادة.

ISSN: 1112-4938, EISSN: 2600-6456

الخاتمة:

عرف تنظيم القطاع الصناعي في الجزائر خلال السداسي الأول من سنة2015 توجهات جديدة ترمي إلى تخفيف الأعباء التي كان يفرضها تنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية –مجلس مساهمات الدولة– الشركات القابضة، من خلال اعتماد شكل مجمعات صناعية تقوم على تجميع عدد من المؤسسات التي تنشط في نفس قطاع النشاط.

وقد بذلت الجزائر مجهودات معتبرة لإنشاء وتأهيل المجمعات الصناعية من خلال الاهتمام بها خلال السنوات الأخيرة حيث سعت إلى القيام بتقييمات مستمرة ودقيقة لكل المجمعات، وأدرجت الكثير من البرامج لأجل عصرنة وتجديد كل الوسائل من هيكلة وتجهيزات، بالإضافة إلى استحداث مؤسسات ناشئة في جميع القطاعات تضمن بذلك رفع اليد العاملة وتطوير الاقتصاد الوطني وتوسيع دائرته وفتح التصدير نحو الأسواق الخارجية

إلا وأنه وعلى الرغم من وجود مجهودات من طرف الدولة فإن خطوط الإنتاج لبعض المجمعات لا تزال ضعيفة، الأمر الذي يستدعي من الدولة التنسيق مع السلطات المحلية لإعادة تنظيم وضبط وتيرة الإنتاج الصناعي وفتح الاستثمار الأجنبي داخل تلك المجمعات، وهو ما أكده المشرع الجزائري من خلال قانون الاستثمار الأخير حيث وضع مجموعة من الحوافز الاستثمارية للمتعامل الأجنبي قصد ضمان العملية الاستثمارية على الوجه المطلوب.

وبناء على ما سبق يمكن تقديم بعض التوصيات التي يمكن أن تساهم في دعم وتطوير المجمعات الصناعية:

1/وضع مخطط وطني شامل يضمن تأهيل وتطوير المجمعات الصناعية مع العمل

على ضرورة التداخل بين الشركات العامة والخاصة خاصة في مجال الخبرة والتطور التكنولوجي الحديث.

2/ السعي إلى إصدار تنص تنظيمي خاص بالمجمعات الصناعية يتضمن الأحكام العامة لهذه المجمعات مع كيفية التسيير وطرق التمويل وآليات الرقابة عليها.

3/توفير البنية التحتية الرقمية للمساهمة في مجال التصنيع الذكي مع الإعتماد على مختلف التقنيات المتقدمة لإنشاء أنظمة تعمل على تحسين عمليات الإنتاج.

4/ضرورة وضع برامج تدريب وتنمية متعلقة بالمورد البشري لهذه المجمعات قصد تلبية احتياجات الشركات داخل المجمع وضمان التسيير الفعال لها.

قائمة المصادر والمراجع:

1-قائمة المصادر:

-معجم المعاني الجامع-معجم عربي عرب 2003.

-الأمر 75-59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون التجاري المعدل والمتمم بالقانون رقم 22-09 المؤرخ في 05 ماي 2022 ، ج ر عدد 32 لسنة 2022.

-القانون 88-01 المؤرخ في 12 يناير المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية ج ر عدد 3 لسنة1988.

- الأمر رقم 03-03 المؤرخ في 19 يوليو 2003 المتعلق بالمنافسة ج.ر عدد 43 2003، المعدل والمتمم بالقانون 08-12 المؤرخ في 25 يونيو 2008 و بالقانون 10-05 مؤرخ في 15 غشت 2010.

- المرسوم التنفيذي رقم 22-298، المؤرخ في 8 سبتمبر سنة 2022، يحدد تنظيم الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار وسيرها، ج ر ج ج العدد 60، 2022.

- أحكام المرسوم الرئاسي 15-247 المعدل بأحكام القانون 23-12 المتعلق بالصفقات العمومية.

2-المراجع:

***أطروحات الدكتوراه:**

- زايدي آمال، النظام القانوني لتجمع الشركات التجارية-دراسة مقارنة-أطروحة دكتوراه تخصص قانون أعمال، كلية الحقوق منتوري، جامعة قسنطينة، 1، 2013-2014 ص2

- صفاء بياضي، مساهمة الابتكار التكنولوجي في تعزيز تنافسية المجمعات الصناعية، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2020/2019. ص133

***مذكرات الماجستير:**

-بن قيش عفاف، تنظيم القطاع العام الجزائري الإقتصادي في الجزائر منذ 1988، مذكرة ماجستير كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2016 ص8

***المقالات:**

-الطيب قصاص، مصطفى بودرامة، المشاكل التي تواجه القطاع الصناعي في الجزائر، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة سطيف الجزائر، المجلد 12 العدد 7، ، 2017. ص205.

-تباني رزيقة، روابحية عيسى، إشكالية تنمية الصناعة العمومية في الجزائر، دراسة تحليلية، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة برج بوعريريج الجزائر، المجلد 4 العدد 1 2017. ص24ص36.

-هارون حسان أوروان، الجوانب القانونية للشركات القابضة في التشريع الجزائري، مجلة الدراسات القانونية، جامعة المدية الجزائر، المجلد 3، العدد 1 2017. ص109 ص127

- بوسليماني صليحة، ضريفي نوال، فعالية حومة القطاع العام كإحدى آليات تحديث التسيير العمومي، مجلة الحوكمة، المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة جامعة غليزان الجزائر، المجلد 1 العدد 2، ، 2019. ص1ص26.

- زايدي حميدة، طرق خوصصة المؤسسة العمومية الاقتصادية في ظل أحكام الأمر 01-04، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية جامعة الجلفة الجزائر، المجلد 14 العدد، 3 2021. ص2

- عمر تهامي، برادي أحمد الإطار المفاهيمي للشركة القابضة والشركة التابعة في التشريع الجزائري ، مجلة آفاق العلوم جامعة زيان عاشور الجلفة الجزائر، المجلد 06 العدد 01، 2021 ص490/479.

- مقداد زينة، النظام القانوني للمناولة في الصفقات العمومية طبقا للمرسوم الرئاسي رقم 15-247، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية جامعة تيسمسيلت الجزائر، المجلد 6 العدد 1، 2021.

ص382/358.

-مواقع الأنترنت:

تصريح وزير الصناعة والمناجم السابق عبد السلام بوشوارب نقلا عن قناة الشروق : https://www.echoroukonline.com/echorouk-tvتاريخ الزيارة 8 -2-2026

https://sonatrach.com/ar-الموقع الرسمي سونطراك

تاريخ الزيارة 2026/02/05.

-: موقع وزارة الصناعة الجزائري. : https://www.industrie.gov.dz/groupes-industriels/

***التقارير:**

-les groupes de societes une reponse a la momdialisation.Dut A.C 15 MAY 2009

-وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني-قاموس مصطلحات الصناعة، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية ، أفريل 2024

---

[1]- معجم المعاني الجامع-معجم عربي عربي 2003

2- صفاء بياضي، مساهمة الابتكار التكنولوجي في تعزيز تنافسية المجمعات الصناعية،أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2020/2019 ص133

[3]- نصت المادة 09 من المرسوم 95-25 تتولى الشركة القابضة مهام إستثمار حافظة الأسهم والمساهمات والقيم المنقولة الأخرى المحولة إليها.....راجع الإطار المفاهيمي للشركة القابضة والشركة التابعة في التشريع الجزائري عمر تهامي، برادي أحمد ،مجلة آفاق العلوم جامعة زيان عاشور الجلفة،المجلد 06 العدد 01، 2021 ص490/479.

[4]- les groupes de societes une reponse a la momdialisation.Dut A.C 15 MAY 2009

[5] - الجوانب القانونية للشركات القابضة في التشريع الجزائري، هارون حسان أوروان، مجلة الدراسات القانونية، المدية، المجلد 3، العدد 1 2017، ص109 ص127

[6] – زايدي آمال، النظام القانوني لتجمع الشركات التجارية–دراسة مقارنة–أطروحة دكتوراه تخصص قانون أعمال، كلية الحقوق منتوري، جامعة قسنطينة،1، 2013–2014 ص2 ومابعدها.

[7]– إشكالية تنمية الصناعة العمومية في الجزائر تباني رزيقة، روابحية عيسى، إشكالية تنمية الصناعة العمومية في الجزائر،دراسة تحليلية، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة برج بوعريريج، المجلد 4 العدد 1 ،2017 ص24ص36.

[8] – القانون 88–01 المؤرخ في 12 يناير المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية ج ر عدد 3 لسنة1988، خوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية راجع في ذلك: طرق خوصصة المؤسسة العمومية الاقتصادية في ظل أحكام الأمر 01–04 زايدي حميدة، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية جامعة الجلفة، المجلد 14 العدد،2021،3 ص 686 ص 699

[9] – أعلن وزير الصناعة والمناجم الجزائري الأسبق، عبد السلام بوشوارب، عن حل جميع مؤسسات تسيير مساهمات الدولة (SGP) التابعة للقطاع، واستبدالها بمجمعات صناعية متخصصة قبل نهاية عام 2014 واصفاً القرار بـ"السبيل الوحيد" الصحيح لإعادة الهيكلة. وشدد الوزير على أن هذا الإجراء يستهدف تغيير طريقة تسيير مساهمات الدولة لتحقيق نجاعة اقتصادية. أبرز النقاط حول تصريحات حل شركات تسيير المساهمات:(SGP)

القرار: حل شامل لجميع شركات تسيير مساهمات الدولة في القطاع الصناعي والمناجم.

البديل: استبدال هذه الشركات بمجمعات صناعية.(Groups Industriels)

الهدف: التخلص من طرق التسيير القديمة التي أثبتت عدم فعاليتها، وتعزيز أداء القطاع العام.

السياق: جاء هذا التصريح في إطار إصلاحات هيكلية لإنقاذ المؤسسات العمومية الاقتصادية. راجع تصريح وزير الصناعة والمناجم السابق.

[10] – وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني–قاموس مصطلحات الصناعة،منشورات المجلس الأعلى للغة العربية ،أفريل 2024 ص 365 ومابعدها.

[11]– راجع تصريح وزير الصناعة والمناجم السابق عبد السلام بوشوارب نقلا عن قناة الشروق: https://www.echoroukonline.com/echorouk-tv

تاريخ الزيارة 8 -2-2026

[12]-في القانون الجزائري، لا يوجد مصطلح قانوني صريح بمسمى "عقود الكفاءة" كفئة مستقلة من العقود في قانون العمل أو القانون المدني. ومع ذلك، يبرز مفهوم الكفاءة كمعيار جوهري في سياقين مختلفين :

.1الكفاءة كمعيار للتوظيف (مبدأ الجدارة)

في إطار قانون الوظيفة العمومية (الأمر 06-03)، تعتبر الكفاءة أو الجدارة الركيزة الأساسية للالتحاق بالوظائف العمومية .

التعيين: يتم الالتحاق بالوظائف بناءً على مبدأ المساواة والجدارة، وغالباً ما يكون ذلك عبر المسابقات (على أساس الاختبارات أو الشهادات) لضمان اختيار المترشحين الأكثر كفاءة.

عقود النظام التعاقدي: تلجأ الإدارة أحياناً للتوظيف عن طريق "العقود" (الأعوان المتعاقدون) في حالات محددة، ويشترط في هؤلاء توفر مستويات من الكفاءة تتناسب مع منصب العمل .

بخلاف بعض التشريعات العربية الأخرى.

الممارسة: تعتبر الكفاءة في العرف والممارسات القضائية حقاً للمرأة وأوليائها لضمان استقرار الرابطة الزوجية، ولكنها ليست شرطاً لصحة العقد قانوناً .

.2مفاهيم مشابهة في عقود العمل في القطاع الاقتصادي (القانون 90-11)، يتم تقييم "كفاءة" العامل خلال فترة التجربة:

فترة التربص: يحق لصاحب العمل اختبار كفاءة العامل قبل تثبيته في منصب عمل دائم :عقد غير محدد المدة.

عقود المهارات الخاصة: قد تبرم المؤسسات عقود عمل محددة المدة (CDD) مع خبراء أو تقنيين ذوي كفاءات نادرة لإنجاز مهام معينة لا تتوفر في الطاقم الدائم

[13]- التصريح السابق لوزير الصناعة والمناجم.

[14]- بن قيش عفاف،تنظيم القطاع العام الجزائري الإقتصادي في الجزائر منذ 1988،مذكرة ماجستير كلية الحقوق،جامعة الجزائر،2016 ص8 ومابعدها

[15]– قانون المنافسة هو قانون يهدف الى تنظيم السوق وحرية الأسعار من خلال: -مبدأ حرية الأسعار: أقر القانون مبدأ حرية الأسعار كأصل عام، مع حق الدولة في التدخل لتحديد أسعار المواد الأساسية.

-حظر الممارسات المقيدة: يحظر الاتفاقيات والتحالفات التي تهدف إلى الحد من المنافسة، وكذا التعسف في استغلال وضعية الهيمنة أو التبعية الاقتصادية.

-التجميعات الاقتصادية: يفرض القانون مراقبة على عمليات التجميع (الاندماج) التي قد تؤثر على المنافسة....راجع في ذلك:

الأمر رقم 03-03 المؤرخ في 19 يوليو 2003 المتعلق بالمنافسة ج.ر عدد 43 2003،المعدل والمتمم بالقانون 08-12 المؤرخ في 25 يونيو 2008 و بالقانون 10-05 مؤرخ في 15 غشت 2010.

[16] -https://sonatrach.com/ar الموقع الرسمي سونطراك:تاريخ الزيارة 2026/02/05

[17]–شركة المساهمة هي الشركة التي ينقسم رأسمالها إلى أسهم، وتتكون من شركاء لا يتحملون الخسائر إلا بقدر حصتهم أنظر المادة592 من الأمر 75-59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون التجاري المعدل والمتمم بالقانون رقم 22-09 المؤرخ في 05 ماي 2022 ،ج ر عدد 32 لسنة 2022.والذي تناول الشكل الجديد للشركات التجارية بعنوان شركات المساهمة البسيطة.

[18] – الحوكمة في التسيير: هي مجموعة التشريعات والسياسات والهياكل التنظيمية والإجراءات والضوابط التي تؤثر وتشكل الطريقة التي توجه وتدار فيها الدائرة الحكومية لتحقيق أهدافها بأسلوب مهني وأخلاقي بكل نزاهة وشفافية وفق آليات للمتابعة والتقييم ونظام صارم للمساءلة لضمان كفاءة وفعالية الأداء من جانب، وتوفير الخدمات الحكومية بعدالة من جانب آخر......انظر في ذلك: فعالية حومة القطاع العام كإحدى آليات تحديث التسيير العمومي بوسليماني صليحة، ضريفي نوال، مجلة الحوكمة، المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، المجلد 1 العدد 2، جامعة غليزان،2019،ص1ص26

[19] – شركة سونطراك. الموقع السابق تاريخ الزيارة 2026/02/07

[20] – أبرز ملامح استراتيجية صيدال 2025:

إنتاج المواد الأولية: كشف المجمع عن بداية إنتاج المواد الأولية للأدوية خلال 2025، لتعزيز السيادة الصحية.

الأداء المالي والأهداف: توقع رفع رقم الأعمال إلى 35 مليار دج، بعد أن كان 24 مليار دج في 2024، و12 مليار دج في 2023.

المنتجات الجديدة: تطوير 135 منتجاً جنساً (Generic) جديداً، منها 35 دواءً في مراحل التسجيل النهائية.

الأنسولين والبيوتكنولوجيا: الشروع في تسويق أقلام الأنسولين المنتجة محلياً، وتطوير أدوية السرطان والهيموفيليا.

التصدير: استهداف رفع الصادرات بنسبة 10٪ نحو الدول الإفريقية.

البحث والتطوير: زيارة ميدانية لمركز البحث والتطوير، مع تعليمات لتسريع وتيرة الأشغال لإنتاج أدوية ذات قيمة مضافة.

الإدارة: شهد المجمع تعيين البروفسور بلخلفة مراد مديراً عاماً بالنيابة في يناير 2026، خلفاً لبن يغزر نبيلة .

يأتي هذا ضمن استراتيجية أشمل لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليل فاتورة الاستيراد، حيث ساهمت في بلوغ التغطية المحلية 76.8٪ من احتياجات السوق الوطنية.....راجع موقع وزارة الصناعة الجزائري. : https://www.industrie.gov.dz/groupes-industriels/

[21] – لقد أجاز المشرع الجزائري المناولة في القواعد العامة الواردة في القانون المدني ، بعنوان عقد المقاولة الوارد في ، المقاولة الفرعية من خلال المادة 564 من القانون المدني "يجوز للمقاول أن يوكل تنفيذ العمل في جملته أو في جزء منه إلى مقاول فرعي إذا لم يمنعه من ذلك شرط في العقد أو لم تكن طبيعة العمل تفترض الاعتماد على كفاءته الشخصية، ولكن يبقى في هذه الحالة مسؤولا عن المقاول الفرعي تجاه رب العمل".كما يمكن اللجوء الى المناولة من خلال المتعامل الثانوي في الصفقة العمومية وهذا نصت عليه المادة 342 من أحكام المرسوم الرئاسي 15-247 المعدل بأحكام القانون 23-12 المتعلق بالصفقات العمومية.

– النظام القانوني للمناولة في الصفقات العمومية طبقا للمرسوم الرئاسي رقم 15-247مقداد زينة،المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية،المجلد 6 العدد 1، 2021ص358/382.

[22] – المرسوم التنفيذي رقم 22-298، المؤرخ في 8 سبتمبر سنة 2022، يحدد تنظيم الوكالة الجزائرية لترقية الإستثمار وسيرها، ج ر ج ج العدد 60، 2022

[23] – راجع موقع وزارة الصناعة الجزائري: https://www.industrie.gov.dz/groupes-industriels

تاريخ الزيارة08-02-2026

[24] – المشاكل التي تواجه القطاع الصناعي في الجزائر الطيب قصاص،مصطفى بودرامة، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة سطيف المجلد 12 العدد 7،جامعة سطيف،2017 ص205

[25]–المنصة الوطنية للمستثمر: هي الأداة الالكترونية لتوجيه الاستثمارات ومرافقتها ومتابعتها منذ تسجيلها وخلال فترة استغلالها استحدثها المشرع الجزائري من أجل–:التكفل بعملية إنشاء الشركات والاستثمارات وتبسيطها وتسهيلها،

–تحسين التواصل بين المستثمرين والإدارة الاقتصادية،

–ضمان شفافية الإجراءات التي يتعين القيام بها وكيفيات فحص ومعالجة ملفات المستثمرين،

–الإسراع في معالجة ملفات المستثمرين ودراستها من قبل الإدارات المعنية......المادة 28 من المرسوم التنفيذي رقم 22-298 السابق ذكره